



مسكن تفقد لايست الشروط

# وزارة الإعمار خلال المئة يوم: ٢٢٨٠ وحدة سكنية جاهزة للتوزيع

## متخصصون: العراق بحاجة إلى ٤ ملايين وحدة لإنهاء أزمة السكن

"بعد أن عقدنا القران لم يبق أمامنا غير المسكن الذي سنعيش فيه.. لث الشاب الذي تعدى العقد الثالث من عمره كان قد أجل فكرة الزواج أكثر من مرة ليس لعدم رغبته بالزواج، وإنما لسوء الحالة المادية، فبعد أن عمل سابقاً لدى إحدى الشركات الأهلية وبدأ يتقاضى مرتباً متواضعا لا يتعدى الـ(٢٠٠) ألف دينار وبعد إصرار من "الحجبية" قرر الارتباط بقربيبته. لم يكن يدور في بال لث وقربيته (زوجته) إن التخلص من قيد العمل والحصول على راتب شهري كفيلاً بأن يدفعهم الى الزواج، فالثبيت الذي يسكن فيه، وهو ما بقي له من راتحة والده الذي توفي منذ سنوات وترك ٨ بئين و٢ بنات، تزوج منهم خمسة في نفس المنزل الصغير في مدينة الصدر وأصبح العدد الكلي داخل البيت المتزاحم ١٧ فرداً، ولم يعد بالإمكان أن يتزوج احد اخر بالبيت بعد أن تزوج الأخ الخامس في المطبخ وجعله غرفة نوم، فكان على لث ان يبحث عن سكن للإيجار، ولكن أي منزل سيرضى بدخله المتواضع فأرخص الإيجارات تصل إلى ٢٠٠ ألف دينار.

□ أعد الملف / سها الشبخي - وائل نعمة - عدسة / ادهم يوسف

حيدر الى ان «التحسن الأمني في بغداد يساعد الكثيرين على الاستقرار بدلا من الفرار واللجوء الى دول الجوار كما كان في السابق».

مقابل ذلك يفكر كثير من العراقيين في الخروج في استغلال الزيادة في أسعار الإيجارات والقيام بعرض بيوتهم وشققهم التي تركوها الى الإيجار بدلا من تركها مهجورة، وادت هذه الظاهرة الى انتشار مكاتب عقارات في عمان ومدشق للترويج إلى العمليات الاستثنائية للعراقيين في الخارج.

الكرادة للعقار ان «أسعار العقارات ارتفعت كثيرا خلال الفترة الأخيرة خصوصا بعد حالة الاستقرار الأمني، والزيادة بلغت أكثر من ٥٠٪ خلال العامين الماضيين فقد كان سعر إيجار الشقة المتوسطة عام ٢٠٠٥ نحو ٢٥٠ ألف دينار لكنه يتجاوز اليوم الـ ٦٠٠ ألف دينار في أقل تقدير خصوصا في منطقة الكرادة، وأن عددا كبيرا من أسدقائنا خارج العراق في دول عربية وأوروبية، مثل السويد وألمانيا والأردن والإمارات، اتصلوا بنا خلال اليومين الماضيين طالبين استئجار منازل لهم لحيث عودتهم القريبة» ويشير ابو

زينة للعقار إن «أسعار الإيجارات ازدادت كثيرا مع ذلك فان البحث عن منزل او شقة للإيجار أمر صعب جدا، إذ لا يقل إيجار شقة متوسطة عن ٧٥٠ ألف دينار شهريا.

وبعد أن كانت البيوت الصغيرة أو ما تسمى بالمشتملات تصل أسعارها قبل سنتين إلى ٥٠٠ ألف دينار أصبحت الآن تصل الى المليون دينار؛ فيما يؤكد أبو محمد مدير مكتب مجمع الصالحية ان أسعار الشقق في الجمع ارتفعت بنسبة ١٠٠٪ خلال العامين الماضيين بعد تحسن الأوضاع الأمنية.

فيما يقول كريم جاسم صاحب مكتب

وهو احد المتضررين من أزمة السكن وارتفاع بدلات الإيجارات، أن ارتفاع رواتب الموظفين ممن يعملون في قطاعات الدولة المختلفة يمكن أن يكون احد الأسباب في ارتفاع بدلات الإيجار وساعد على ذلك أيضا غياب القانون الذي يضع حداً أدنى أو أعلى لبدلات الإيجار إضافة إلى عودة الكثير من العراقيين الذين كانوا في الخارج ويضاف إلى ذلك ازدياد نفوس سكة بغداد، وهكذا يكون لكل هذه الأسباب الأثر السلبي على أسعار الإيجارات.

من جهته يقول عباس ناجي صاحب مكتب

توقف الدولة عن بناء المجمعات السكنية، كانت احد الأسباب، الى جانب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وسيادة قوضى الضاربة وارتفاع أسعار الأراضي وزيادة بدلات الإيجار بسبب سوء وغياب بعض التشريعات القانونية التي تنتظم سوق العقار، والتي أدت بالمقابل الى تفاقم مشكلة السكن.

**انتشار المشكلة**

في المقابل، إن أزمة السكن زادت من ارتفاع صيدلات الإيجار، حيث يعتقد صفاء ياسر

الوحدات السكنية في العراق يتطلب إقامة مشاريع إسكانية على وفق تخطيط علمي منظم وشامل بمعدل (٧٠٠٠٠٠) وحدة سنويا على اقل تقدير، خلال الخمسة أعوام القادمة (٢٠١١-٢٠١٥).

ومن الملاحظ ان آراء اغلب الباحثين والمختصين بشأن السياسة الإسكانية في العراق تجمع على أن الأسباب الرئيسية التي أسهمت بتنامي أزمة السكن هي عدم الجدية في إيجاد الحل لهذه المعضلة، كما ان ندرت المشاريع الخاصة بالإسكان وقلتها خلال اكثر من عقدين من الزمان بسبب

مشكلة السكن واحدة من اهم المشاكل المتفاقمة في البلاد حاليا والتي تشغل وتؤرق المواطن، فبعد فترة أيام التهجير القسري من قبل الجماعات الإرهابية والمليشيات طفحت هذه الظاهرة على السطح وبعد الاستقرار الأمني ارتفعت الأسعار بشكل كبير. ومشكلة السكن قد أهملت رحما من الزمن ولكنها اليوم تضخمت وكل الحلول والعلاجات والاقتراحات المقدمة من قبل الحكومة هي مجرد شعارات رنانة لم يلمس المواطن منها شيئا.

يشير الخبراء الى ان العجز الكبير بعدد

## مسؤولون: أهمية إشراك القطاع الخاص

رؤية سابقة لم يكن فيها القرار السياسي باتجاه اعمار العراق وحل أزمة السكن، بينما نحن الآن في زمن جديد وعلقيات جديدة ينبغي ان تلجأ الى قوانين جديدة نواكب حركتنا للنهوض والبناء، مما ولد شعورا لدينا نحن المهتمون بالإسكان ان هناك مسيرة مضادة لعملية بناء قطاع الإسكان في العراق ونشعر بان هناك قرارا بالغاء فكرة بناء البلاد، وهي تتطابق مع أجندة خارجية نحن نعلم بها، لا تريد للعراق ان يخضع من ركاب الاحزان والكوارث.

وعن دور المنظمات الدولية لحل أزمة السكن أشار العرجي الى ان جميع المنظمات الدولية التي أعلنت تبنيها حل مشكلة السكن في العراق وعلى سبيل المثال (منظمة المستوطنات البشرية - UN-Habitat، وغيرها فشلت في مساعدتها، ولم تقدم أي شيء على أرض الواقع، ومجاري بالضبط لم يخرج عن اطار الاجتماعات والمؤتمرات والتقارير المدعومة بالمخططات البيانية والأرقام والتي غالبا ما تتكرر المواضيع والمحاوول في ورش العمل والشوات من بلد الى بلد ومن عاصمة الى عاصمة وبعد سنوات من العمل مع الوزارات العراقية المختصة توصلت هذه المنظمات الى اكتشاف حقيقة مفادها بأن العراق بحاجة فعليه إلى مشاريع إسكان بينما لم تسند أي مشروع إسكاني في البلاد ولم تطور أي برنامج إسكاني.

من جانب آخر يشدد العرجي على ان توفير السكن اللائق للمواطن يجب ان يتضمن بنية تحتية متكاملة من (كهرباء وماء ومجار ووقود وطرق ومستشفيات ومدارس ومراكز أمنية وخدمات اخرى) وتتناسب وحاجة العراقي.

وخلص العرجي الى القول: نحن نرحم ان الدولة ومؤسساتها المختصة بالإسكان غير قادرة على حل الازمة ما لم تعمل بشكل جدي وداعم لقطاع الاستثمار والاستثمار الإسكاني بشكل خاص، ودعم بناء مجمعات سكنية كبيرة (مدن كبيرة)، مطالبا بحملة وطنية يقودها مسؤولون من أصحاب الخبرة والإختصاص في مجال الاستثمار والإسكان لإنهاء هذه الأزمة.

تشكلت في ضوء النظام الشمولي السابق تعمل اليوم بوضع العصا في المكنة وتخلق العقبات امام حركة تفعيل قطاع الاستثمار الإسكاني ولا تسمح لشركات الإسكان الخاصة والمتخصصة ببناء المجمعات السكنية كي تساهم في الحد من تدهور الأزمة.

وعن دور القطاع الخاص في حل الازمة بين عبد الرزاق: "إن القطاع الخاص ضعيف ولا يستطيع بإمكاناته الحالية أن يضع حولا للأزمة، ما لم يدخل في شراكة حقيقية وعملية مع قطاع الإسكان الخاص في دول نحت ولو نسبيا في الحد من تدهور مشكلة السكن في مجتمعاتها وصارت أمثلة يحتذى بخطاها في دول كثيرة".

وأوضح إن القطاع الخاص يتميز بجديته تجاه الازمة رغم عدم قدرته المادية والفنية والإدارية، ولكن علينا القول (بصرحة) ان الصعوبات والمعوقات في الدوائر الحكومية تحول دون قدوم شركات الإسكان الدولية المتخصصة لمساعدة قطاع الإسكان الخاص العراقي والدخول في شراكات من شأنها توفير العوامل الأساسية للنهوض بقطاع الإسكان".

**الروتين مرة أخرى**

في المقابل، بين رضا جعفر الأعرجي في الهيئة الوطنية للاستثمار وجود شركات متخصصة قدمت مشاريع إسكانية إلى الهيئة الوطنية للاستثمار، ويضيف في حديثه مع "المدى" إن نسبة كبيرة من المشكلة تكمن في عدم الحصول على الأراضي عن طريق تخصيص من قبل دوائر الدولة المعنية بذلك، فالعملية معقدة وصعبة للغاية بسبب الروتين والعقد المستحكمة بمفاصل مسيرة الحصول على هذه الأراضي، بالرغم من أن العراق كله أرض خالية".

موضحا ان الحكومة دخلت على خط حل وتساهل مهمة تخصيص الأراضي الا ان الحساس ومع ذلك فما زالت هناك بعض المؤسسات والتي تمثل مصدر قرار في هذا القطاع وتوفير الأراضي المطلوبة وتسهيل العمليات الإدارية، تعيش عقليات

سكنون امام رقم خطير يمثل حاجة العراق الى وحدات سكنية لائقة بالمواطن تتراوح بين(٥-٦) ملايين وحدة سكنية (محصوبا ضمنها عدد العوائل المهاجرة خارج الوطن في حالة عودتها) وإذا أضفنا الى هذا الرقم (١٠٪)، ما يمثل السكن الاحتياطي فأنتنا نحصل على الرقم الذي يمثل الحاجة الأتية للوحدات السكنية في العراق وهو (٦.٥) ملايين وحدة سكنية. تجدر الإشارة الى ان هذا الرقم يهمل نسبة النمو السكاني السنوية للمجتمع والتي تبلغ ٢.٢٪ في حين ان في العراق (٢.٥) مليون وحدة سكنية على الارض بضمنها المنازل المتفرقة والمبينة من المواد غير الثابتة، كالطين والصفح والخيم، مما يجعل الحاجة الفعلية تتجاوز (٤) ملايين وحدة سكنية بسبب تراكم الأزمة وعدم معالجتها طيلة الـ (٣٠) سنة الماضية كما تؤخذ بنظر الاعتبار عوامل الإندثار وعامل النمو السكاني.

من جانب آخر يؤكد: أننا في العراق نحتاج الى بناء وحدات سكنية بقرض ضعف ما موجود منها على الأرض فعاد، و البناء من بعدد المدن الموجودة فعلا في العراق، فإذا كانت المدينة الجديدة لاقتل عن (١٠٠) الف وحدة سكنية (معايير عالية) وأن كانت الحاجة تمثل (٤) ملايين وحدة سكنية -كما سلفنا- فأنتنا في الواقع نحتاج لاستحداث (٤٠) مدينة جديدة. شندا على ان هذه الأرقام ليست سهلة وتخرج عن قدرة الدولة وحدها، انها في الواقع مشاريع إستراتيجية معقدة.

من جانب آخر يعتقد عبد الرزاق ان الحكومة العراقية على علم بحجم الكارثة وهي جادة بالفعل في معالجتها لوضع معالجة شاملة لازمة السكن من خلال قطاع الاستثمار بعدما ينسد من قدرة وزاراتها على تغطية هذا العجز ولو بنسبة ضئيلة ونحن لا ننظر من الدولة القيام بمعجزات تجاه هذه التركة الثقيلة من سوء إدارة مؤسسات النظام السابق، مضيفا: ومع ذلك فما زالت هناك بعض المؤسسات والتي تمثل مصدر قرار في هذا القطاع وتوفير الأراضي المطلوبة وتسهيل العمليات الإدارية، تعيش عقليات

من جانبه يوضح رئيس المهندسين في إحدى دوائر وزارة الإعمار والإسكان: أن أسباب تفاقم الأزمة هو عدم إشراك القطاع الخاص بإقامة المجمعات السكنية.

ويضيف عمار جواد في حديث ل"المدى" وكذلك توقف بعض المنشآت المحلية عن العمل وارتفاع أسعار المواد الإنشائية، فضلا عن الروتين في عمل المصرف العقاري وتلكته في تقديم القروض الى مستحقيها لسنوات طويلة، ما أسهم بإعاقة توجهات كثير من المواطنين في تشييد وحدات سكنية، بالنظر لضعف قدرتهم الشرائية.

من جانب آخر، يبيّن مهدي الفلاح الممثل الاقتصادي والإختصاصي في حقل الاستثمار: ان فلسفة الإسكان في العراق تساوي مفهوما للوطن، فمن لا سكن له لا وطن له.

مؤكدا ل"المدى" ان بيئة فاقدي السكن تنطوي على استعداد ملحوظ للجوء نحو الجريمة والسلوك العدواني والانتحراف الأخلاقي (طبعاً بنسب متفاوتة للشرائح داخل البيئة).

امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد فيما أوضح المهندس عاصم عبد الرزاق من وزارة الإسكان والإعمار في البصرة: إن الإسكان في كل دول العالم يمثل المفصل الأول لإنعاش الاقتصاد، ومن المعروف عالمياً ان الإسكان يمثل القطاع الأوسع في حقل البناء والإنشاءات، كما معروف أيضاً ان قطاع البناء يحرك (٨٠) قطاعا اقتصادياً آخر، كما تشير التقارير، فضلا عن امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو في البلد.

عبد الرزاق يبين في حديث مع "المدى" وحسب الإحصائيات إن مجمل سكان العراق يبلغ (٣٠) مليون مواطن، وإذا أضفنا الى هذا الرقم الإحصائية التخمينية للعراقيين خارج الوطن والمقر عددهم (١٣) ملايين مهاجر فإن المجموع التقريبي يصل الى (٣٣) مليون مواطن. وإذا اعتبرنا (وحسب الأرقام المعتمدة في برامج التخطيط العراقية) ان معدل العائلة العراقية الواحدة يمثل (٥) أفراد، فأنتنا

من جانبه يوضح رئيس المهندسين في إحدى دوائر وزارة الإعمار والإسكان: أن أسباب تفاقم الأزمة هو عدم إشراك القطاع الخاص بإقامة المجمعات السكنية.

ويضيف عمار جواد في حديث ل"المدى" وكذلك توقف بعض المنشآت المحلية عن العمل وارتفاع أسعار المواد الإنشائية، فضلا عن الروتين في عمل المصرف العقاري وتلكته في تقديم القروض الى مستحقيها لسنوات طويلة، ما أسهم بإعاقة توجهات كثير من المواطنين في تشييد وحدات سكنية، بالنظر لضعف قدرتهم الشرائية.

من جانب آخر، يبيّن مهدي الفلاح الممثل الاقتصادي والإختصاصي في حقل الاستثمار: ان فلسفة الإسكان في العراق تساوي مفهوما للوطن، فمن لا سكن له لا وطن له.

مؤكدا ل"المدى" ان بيئة فاقدي السكن تنطوي على استعداد ملحوظ للجوء نحو الجريمة والسلوك العدواني والانتحراف الأخلاقي (طبعاً بنسب متفاوتة للشرائح داخل البيئة).

امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد فيما أوضح المهندس عاصم عبد الرزاق من وزارة الإسكان والإعمار في البصرة: إن الإسكان في كل دول العالم يمثل المفصل الأول لإنعاش الاقتصاد، ومن المعروف عالمياً ان الإسكان يمثل القطاع الأوسع في حقل البناء والإنشاءات، كما معروف أيضاً ان قطاع البناء يحرك (٨٠) قطاعا اقتصادياً آخر، كما تشير التقارير، فضلا عن امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو في البلد.

عبد الرزاق يبين في حديث مع "المدى" وحسب الإحصائيات إن مجمل سكان العراق يبلغ (٣٠) مليون مواطن، وإذا أضفنا الى هذا الرقم الإحصائية التخمينية للعراقيين خارج الوطن والمقر عددهم (١٣) ملايين مهاجر فإن المجموع التقريبي يصل الى (٣٣) مليون مواطن. وإذا اعتبرنا (وحسب الأرقام المعتمدة في برامج التخطيط العراقية) ان معدل العائلة العراقية الواحدة يمثل (٥) أفراد، فأنتنا

## خطة وزارة الإعمار والإسكان



متى يتخلص العراق من هكذا مساكن؟

لمجمع الغالبية، فضلا عن انشاء مجمعات سكنية اضافية في كل من بغداد وهيت، عانة، قضاء الحجرة، والقاسم.

من جانب آخر، أشار التقرير الى ان الوزارة قامت بحل بعض المشاكل في إنشاء بعض المجمعات المتفرق انجازها وهي مشاريع صدر اليوسفية، مشروع الكوت السكتي، الحلي في واسط، وحى الحسين في البصرة. كما أوقفت وسحبت العمل في مشاريع مجمع الجزيرة السكتي، أم العاصيف.

اما التقرير الخاص بالخطة السنوية لعام ٢٠١١ فهو يتضمن ستة مشاريع سكنية بكلفة تصل الى ٢٩٠ مليار دينار. أما المشاريع خلال الخمس سنوات القادمة فهي ٢٢ مشروعا بكلفة ١٧٥٦ مليار دينار. وتضم الخطة بناء مجمعات سكنية لوظفي الوزارة بطريقة الاستثمار، وبناء مساكن اقتصادية لذوي الدخل المحدود، فضلا عن اعداد مشروع بالتنسيق مع وزارة النفط لالزام الشركات التي ستم إحالة عقود نفطية عليها بتمويل او تنفيذ مشاريع إسكانية ويتم استرداد قيمة هذه المشاريع من خلال زيادة بسيطة في سعر وحدة القياس التعاقدية "البرميل" بما يتناسب مع كمية الإنتاج والعقد.

ويخلص التقرير إلى أبرز المعوقات التي تقف أمام أعمال وزارة الإعمار والإسكان وهما: قلة التخصصات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، وتداخل صلاحية الوزارة مع صلاحيات مجالس المحافظات، وعدم تخصيص درجات وظيفية، فضلا عن عدم دعم شركات الوزارة لتحسين أدائها، وعدم تخصيص جزء من إيرادات المركز الوطني للاستشارات الهندسية ودائرة الإعمار الهندسي لغرض توفير وشراء الأجهزة والمعدات الضرورية لإقامة وتطوير أعمالها وتطوير قدرات كوادرها. وفي وقت سابق أعلنت محافظة بغداد عن قرب المباشرة في بناء مجمعات سكنية في جابني الكرخ والرافضة من بغداد تضم ٧٠٠ شقة سكنية فضلا عن العديد من المرافق الخدمية وإن هذا المشروع يهدف الى الحد او التقليل من أزمة السكن. وفي دراسة أعدتها وزارة الإعمار والإسكان تؤكد حاجة البلاد إلى مليونين ونصف المليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠١٥. وأوضحت الدراسة انه سيتم بناء أكثر من ٢٠٠ ألف وحدة سكنية سنويا، وهذا لا يتم إلا عن طريق الاستثمار كونه الحل الوحيد فلا بد من التوجه الى المستثمرين لبناء الوحدات السكنية.

وأقرت محافظة بغداد بوجود ارتفاع كبير غير مسجل عليه بدلات الإيجار وأوعزت المحافظة بأن الاعتماد على البناء الأفقي وعدم اللجوء الى البناء العمودي وهذا ما فاقم أزمة السكن والتي تنعكس على أسعار الإيجارات، كما وان بغداد تحتك بالسكان فعدد الساكنين ثلث سكان العراق وان البناء الأفقي مسرف في المساحات والخدمات بينما العمودي أكثر فائدة وقل تكاليف.

### الأمانة لا تملك إحصائية

ولما كانت أمانة بغداد إحدى الدوائر المعنية في إيجاد السكن للمواطن فقد أكد مدير العلاقات والإعلام في أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة في حديث مع "المدى" ان الأمانة لا تملك إحصائية بأعداد الذين لا يمتلكون سكتنا من أهالي العاصمة، وتقيس الموضوع من خلال العشوائيات التي يتجاوز اعداد ساكنها ب ٣٠٠ ألف نسمة موضحا ان حاجة محافظة بغداد هي ٣٠٠ ألف وحدة سكنية خلال الخمس سنوات القادمة للقضاء على العشوائيات والتجاوزات مع مليوني وحدة سكنية في عموم العراق، وأضاف عبد الزهرة ان وزارة التخطيط هي المعنية بتحديد اعداد المواطنين الذين لا يمتلكون سكتنا، مبينا ان أمانة بغداد ومجلس الوزراء ووزارة الاعمار والإسكان هي المعنية في الغالبية، مبينا ان مجموع هذه الوحدات الجديدة الممتلئة بمشروع ١٠٠٠١٠ وستفرق قريبا توصية الى رئاسة الوزراء لإحالة المشروع الى الشركات العالمية، وأوضح عبد الزهرة ان الوحدات السكنية التي قررها بناها في مدينة بغداد تتمثل ببناء ١٦٤ الف وحدة في مدينة الصدر و٣٥ الف وحدة في الغالبية، مبينا ان مجموع هذه الوحدات اضافة الى مشاريع اخرى متنوعة ستقوم بها الامانة بسبيل الـ ٣٠٠ الف وحدة سكنية سنقضي على التجاوزات والعشوائيات.



مطلوب المزيد من مشاريع الاسكان

من جانبه يوضح رئيس المهندسين في إحدى دوائر وزارة الإعمار والإسكان: أن أسباب تفاقم الأزمة هو عدم إشراك القطاع الخاص بإقامة المجمعات السكنية.

ويضيف عمار جواد في حديث ل"المدى" وكذلك توقف بعض المنشآت المحلية عن العمل وارتفاع أسعار المواد الإنشائية، فضلا عن الروتين في عمل المصرف العقاري وتلكته في تقديم القروض الى مستحقيها لسنوات طويلة، ما أسهم بإعاقة توجهات كثير من المواطنين في تشييد وحدات سكنية، بالنظر لضعف قدرتهم الشرائية.

من جانب آخر، يبيّن مهدي الفلاح الممثل الاقتصادي والإختصاصي في حقل الاستثمار: ان فلسفة الإسكان في العراق تساوي مفهوما للوطن، فمن لا سكن له لا وطن له.

مؤكدا ل"المدى" ان بيئة فاقدي السكن تنطوي على استعداد ملحوظ للجوء نحو الجريمة والسلوك العدواني والانتحراف الأخلاقي (طبعاً بنسب متفاوتة للشرائح داخل البيئة).

امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد فيما أوضح المهندس عاصم عبد الرزاق من وزارة الإسكان والإعمار في البصرة: إن الإسكان في كل دول العالم يمثل المفصل الأول لإنعاش الاقتصاد، ومن المعروف عالمياً ان الإسكان يمثل القطاع الأوسع في حقل البناء والإنشاءات، كما معروف أيضاً ان قطاع البناء يحرك (٨٠) قطاعا اقتصادياً آخر، كما تشير التقارير، فضلا عن امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو في البلد.

عبد الرزاق يبين في حديث مع "المدى" وحسب الإحصائيات إن مجمل سكان العراق يبلغ (٣٠) مليون مواطن، وإذا أضفنا الى هذا الرقم الإحصائية التخمينية للعراقيين خارج الوطن والمقر عددهم (١٣) ملايين مهاجر فإن المجموع التقريبي يصل الى (٣٣) مليون مواطن. وإذا اعتبرنا (وحسب الأرقام المعتمدة في برامج التخطيط العراقية) ان معدل العائلة العراقية الواحدة يمثل (٥) أفراد، فأنتنا

من جانبه يوضح رئيس المهندسين في إحدى دوائر وزارة الإعمار والإسكان: أن أسباب تفاقم الأزمة هو عدم إشراك القطاع الخاص بإقامة المجمعات السكنية.

ويضيف عمار جواد في حديث ل"المدى" وكذلك توقف بعض المنشآت المحلية عن العمل وارتفاع أسعار المواد الإنشائية، فضلا عن الروتين في عمل المصرف العقاري وتلكته في تقديم القروض الى مستحقيها لسنوات طويلة، ما أسهم بإعاقة توجهات كثير من المواطنين في تشييد وحدات سكنية، بالنظر لضعف قدرتهم الشرائية.

من جانب آخر، يبيّن مهدي الفلاح الممثل الاقتصادي والإختصاصي في حقل الاستثمار: ان فلسفة الإسكان في العراق تساوي مفهوما للوطن، فمن لا سكن له لا وطن له.

مؤكدا ل"المدى" ان بيئة فاقدي السكن تنطوي على استعداد ملحوظ للجوء نحو الجريمة والسلوك العدواني والانتحراف الأخلاقي (طبعاً بنسب متفاوتة للشرائح داخل البيئة).

امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد فيما أوضح المهندس عاصم عبد الرزاق من وزارة الإسكان والإعمار في البصرة: إن الإسكان في كل دول العالم يمثل المفصل الأول لإنعاش الاقتصاد، ومن المعروف عالمياً ان الإسكان يمثل القطاع الأوسع في حقل البناء والإنشاءات، كما معروف أيضاً ان قطاع البناء يحرك (٨٠) قطاعا اقتصادياً آخر، كما تشير التقارير، فضلا عن امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو في البلد.

عبد الرزاق يبين في حديث مع "المدى" وحسب الإحصائيات إن مجمل سكان العراق يبلغ (٣٠) مليون مواطن، وإذا أضفنا الى هذا الرقم الإحصائية التخمينية للعراقيين خارج الوطن والمقر عددهم (١٣) ملايين مهاجر فإن المجموع التقريبي يصل الى (٣٣) مليون مواطن. وإذا اعتبرنا (وحسب الأرقام المعتمدة في برامج التخطيط العراقية) ان معدل العائلة العراقية الواحدة يمثل (٥) أفراد، فأنتنا

من جانبه يوضح رئيس المهندسين في إحدى دوائر وزارة الإعمار والإسكان: أن أسباب تفاقم الأزمة هو عدم إشراك القطاع الخاص بإقامة المجمعات السكنية.

ويضيف عمار جواد في حديث ل"المدى" وكذلك توقف بعض المنشآت المحلية عن العمل وارتفاع أسعار المواد الإنشائية، فضلا عن الروتين في عمل المصرف العقاري وتلكته في تقديم القروض الى مستحقيها لسنوات طويلة، ما أسهم بإعاقة توجهات كثير من المواطنين في تشييد وحدات سكنية، بالنظر لضعف قدرتهم الشرائية.

من جانب آخر، يبيّن مهدي الفلاح الممثل الاقتصادي والإختصاصي في حقل الاستثمار: ان فلسفة الإسكان في العراق تساوي مفهوما للوطن، فمن لا سكن له لا وطن له.

مؤكدا ل"المدى" ان بيئة فاقدي السكن تنطوي على استعداد ملحوظ للجوء نحو الجريمة والسلوك العدواني والانتحراف الأخلاقي (طبعاً بنسب متفاوتة للشرائح داخل البيئة).

امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد فيما أوضح المهندس عاصم عبد الرزاق من وزارة الإسكان والإعمار في البصرة: إن الإسكان في كل دول العالم يمثل المفصل الأول لإنعاش الاقتصاد، ومن المعروف عالمياً ان الإسكان يمثل القطاع الأوسع في حقل البناء والإنشاءات، كما معروف أيضاً ان قطاع البناء يحرك (٨٠) قطاعا اقتصادياً آخر، كما تشير التقارير، فضلا عن امتصاص البطالة وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو في البلد.

عبد الرزاق يبين في حديث مع "المدى" وحسب الإحصائيات إن مجمل سكان العراق يبلغ (٣٠) مليون مواطن، وإذا أضفنا الى هذا الرقم الإحصائية التخمينية للعراقيين خارج الوطن والمقر عددهم (١٣) ملايين مهاجر فإن المجموع التقريبي يصل الى (٣٣) مليون مواطن. وإذا اعتبرنا (وحسب الأرقام المعتمدة في برامج التخطيط العراقية) ان معدل العائلة العراقية الواحدة يمثل (٥) أفراد، فأنتنا